تحليل الخطاب القرآني للغة العربية
الفصحى وعلم اللغة النصي
المعاصر: العقبات والحماية

إعداد

الدكتور يحيى توين مرتضى

Dr. Yahya Toyin MURITALA

قسم اللغة العربية والاتصالات، كليّة اللغات والإدارة،

الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

تحليل الخطاب القرآني للغة العربية
الفصحى وعلم اللغة النصي
المعاصر: العقبات والحماية

بحث مقدَّم

في

المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية في دبي،

الإمارات العربية المتّحدة.

ملخص البحث

التحليل كلمة تشير إلى قدرة الفرد على الفحص الدقيق لمادة علمية ما، وتجزئتها إلى عناصرها، وتحديد ما بينها من علاقات، وفهم البناء التنظيمي لها. وهو عملية يعمل ويتعامل بها النحاة واللغويون لإثبات حقيقةٍ علميةٍ في جوانب التطور والإبداع اللغوي. وكما يأتي دور النحو العربي في تركيب الكلمات لإنتاج الكلام المفيد وللتحليل الدقيق للنصوص المنقولة في اللغة العربية، وينفع في تبيين العناصر من حيث الظواهر التركيبية، فكذلك يُثْبِتُ الجهد العلمي أنَّ لتحليل الخطاب من خلال الدراسة النصية محاسنَها ودورَها الفعال وجذورَها العائدةَ إلى التراث. وقد أثبت بعض العلماء أهمية دراسة نحو النص في أن الدراسات النحوية لم تخرج عن إطار الجملة إلا في إشارات دقيقة إلى العلاقات الدلالية العميقة التي تربط بين الجمل والمتواليات الجملية، وأن كثيرًا من الظواهر التركيبية لم تُفَسَّرْ في إطار نحو الجملة تفسيرًا كافيًا مقنعًا، وأنه ربما تغيّرت الحال إذا اتجه الوصفُ إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون تلك الوحدة هي النص. وإن الصلة بين نحو الجملة ونحو النص وثيقة إلى الحد الذي لم تنجح معه كل محاولات التمييز بينهما، إلا أن ذلك لا يعني الإخفاق في وضع تصوّرات واضحة عن مهام نحو النص.

لذا، يهدف هذا العمل إلى إظهار العلاقة بين تحليل الجملة وتحليل النص في اللغة العربية، وذلك أنَّ النحو العربي معتمدٌ على غرضه اللغوي الذي يتمثل في التعبير الصحيح والأداء السليم من أجل الاتصال الناجح بين المرسل والمتلقّي. فانطلاقًا من هذا الهدف النحوي، ينبغي تحليل الخطاب من خلال الجمل والنصوص من أجل الاستنباطات الدقيقة من خطاب لغة القرآن المتّصفة بإسلاميتها وعالميتها ومعاصرتها والتمسّك بالعقيدة والحداثة وعدم طرح التراث. هذا ويركِّز البحث كثيرًا على التمثيل من آيات القرآن في محاولته للجمع بين الجملة والنصّ عند التحليل اللغوي باعتماده على منهج الوصف والتحليل. ويهدف البحث أيضًا إلى إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين النوعين المترتبين على التحليل الخطابي وكيفية استغلال جميع فرص هذه الأوجه، بغض النظر إلى الفِرَق البينية، لإيراد المنافع الحيثية والتطور اللغوي للغة العربية.

وفي نهاية المطاف يُخَصَّصُ محوَرٌ للكشف عن أهمية هذا العمل العلمي بالنظر إلى النموذج التحليلي من ناحية نحو الجملة العربي ونحو النص في علم اللغة الحديث والاستنتاجات والمقترحات والحلول لبعض المشاكل الخلافية بينهما ومدى إمكانية قبولية التعدد في تحليل خطاب لغة القرآن خاصة إذا ما كان من أجل تأويل وتفسير آيات القرآن.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل القرآن على رسولنا محمد النبيّ العربي وأفصح الخلق بلسانه العربيّ، صلّى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. أما بعد،

فالنحو هو الأسلوب الذي يراعي صحَّة ترتيب الكلمات ويرشدها إلى الوصول في نظم الجمل المفيدة المتتالية عند صناعة التعبيرات والاتصالات الناجحة بين المتكلم والمستفيد أو عندما تحدث المكالمات الجيدة بين الأفراد المتفاهمين بلغة معيَّنةٍ. وكذلك، يدرس النحو قواعد ذلك الترتيب اللغوي من حيث تحليل التراكيب ووصفها وإعرابِهَا. لذلك يمكن الاستنتاج أنَّ النحو يعتمد أساسًا على اختيار المفردات المناسبة والترتيب الصحيح المقعَّد لَهَا من أجل إنتاج المعاني السليمة من خلال التراكيب والنصوص المنظَّمة. ويُضاف إلى ذلك أنَّ اللغة العربية بوصفها لغةً من اللغات السامية تعتني بنحوها المتميِّز في ربط بعض الكلمات مع الأخرى من خلال الاهتمام الفائق على الحركات التي تشير إلى الوظائف التركيبية في الكلام. وخلافًا عن معظم اللغات الأوروبية، فإنَّ ترتيب عناصر الجمل الملتزَم به غير لازم في النظم العربي النحوي بل يهتم النحو العربي على دور الحركات الإعرابية أكثرَ من ذلك. وفي اللغة العربية يجوز على سبيل المثال أن يقالَ: (قتل عليٌّ كلبًا) أو (قتَلَ كلبًا عليٌّ) لينتج معنىً واحدًا وهو أنَّ عليًّا هو الفاعل الذي قتل الكلب في العبارتَيْنِ كلتَيهِمَا بدون اعتبار اختلاف الترتيب، والعكس في تأويل معنى التركيبَيْنِ غير صحيح.

وإذا كان لنحو الجملة دور وآثار طيبة في شرح عناصر الجمل العربية على مستوى مكوّنات الجمل، فإن النظر الدقيق إلى الربط والترابط والتماسك بين هذه الجمل، أيضًا، يعين التأويلَ اللغوي للنصوص عن طريق ما يسمى الآن بنحو النص. هذا، فإذا كان علم النحو العربي التقليدي ينفع في تبيين العناصر من حيث ظاهرة التغيّر الإعرابي، والرتبة، والمطابقة، وظاهرة توسيع التركيب وتضييقه، وظاهرة التعلّق، وظاهرة الإتباع وغير ذلك علمًا أنه نتيجة الإبداع الفكري من قبل القدماء من النحاة، فإن المحاولة الفكرية لتحليل الخطاب من خلال الدراسة النصية لها محاسنها ودورها الفعال وجذورها العائدة إلى التراث.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة هذه الدراسة من وجود حاجة ماسَّةٍ إلى اعتبار التوازن والتلازم في الحديث عن فكرة العلاقة والصلة الجائزة بين علوم اللغة العربية التراثية وعلم اللغة الحديث المعاصر في التحليل النحوي المتقدّم.

هدف البحث وأهميته: الهدف العام الرئيس من هذه الدراسة هو إظهار العلاقة بين تحليل الجملة وتحليل النص في اللغة العربية، بالإشارة إلى أوجه الاتفاق بين النحو العربي القديم ونحو علم اللغة النصي الحديث من خلال أعمال اللغويين القدامى التراثية ومن خلال النماذج التحليلية للنصوص العربية من القرآن. وترجع **أهمية البحث** إلى إظهار المقارنة والموازنة بين اللغة العربية الفصحى وعلم اللغة النصي المعاصر عند التحليل، ومعرفة المنهج النحوي في تحليل الخطاب

العربي من حيث الاتفاق والاختلاف بين الأفكار التراثية القديمة والفكرة الحديثة. ويقوم **منهج الدراسة** على الوصف والتحليل، وذلك من أجل إثبات الحقائق التي تكمن وراء حقيقة كلٍّ من قواعد اللغة العربية الفصحى وعلم اللغة النصي الحديث.

الدراسات السابقة: اجتهد الدكتور البدراوي زهران وأجاد من خلال كتابه **ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمُحْدَثِين** بعرض قضية ازدواجية اللغة وضرورة رسم سياسية لغوية تعالج في ضوئها تلك الظاهرة حتى نعود بالعربية الفصحى إلى ما كانت عليه ليمكن تفهم ما جاء به القرآن الكريم وتظلّ معجزته ماثلةً لكل الأجيال[1]. هذا، وتكون المحاولة التطبيقيَّة في هذه الدراسة الحالية تُثْبِتُ الجمعَ بين التراث العربي الإسلامي والاتجاهات الحديثة في تبيين الخطاب العربي القرآني من خلال التحليل النحوي بالنظر إلى مفاهيم المدارس النحويَّة المتعدّدة.

وممن أسهم أيضًا في هذا المجال النحوي، الدكتور عبده الراجحي في كتابه: **دروس في المذاهب النحوية**[2]، حيث أفاد أنّ الجمع بين المدارس النحوية، وبين الدرس التقليدي والدرس الحديث في النحو العربي يكون في صالح اللغة من حيث التقدم والتطور، وفي صالح أبنائها ومتعلميها من حيث الشمولية وفهم العربية والنحو العربي. ويأتي هذا البحث ليطبِّقَ تلك الفكرة؛ فيجمع بين آراء المدارس النحوية وبين الدرس التراثي والدرس الحديث لعلم اللغة العربيَّة من حيث التحليل النحوي والاستنباط به. ويتطرَّق البحث إلى حصيلة ذلك كلِّهِ عند الاستنتاج والتطبيق.

تحليل الخطاب في النحو العربي

النحو هو النظام الذي يحكم وضع الكلمات في الجملة، أما علم النحو فهو العلم الذي يدرس قواعد هذا النظام دراسة علمية ويصف ظواهره التركيبية. ويعتمد النظام النحوي على تخيّر اللفظ المؤدّي للمعنى، ووضعه في موضعه الملائم في التركيب، وربطه بعناصر التركيب وإظهار العلامات اللفظية الدالّة على وظيفته التركيبية. وهكذا يأتي دور النحو العربي في تركيب الكلمات لإنتاج الكلام المفيد ومن ثم التحليل الدقيق في المركبات الجملية والخطاب المنظوم أو النصوص المنقولة في اللغة العربية. لذا، يمكن الإشارة إلى دراسة حقيقة التحليل في النحو العربي من خلال الجمل والنصوص العربية القرآنية وما يستنبط من تلك العملية العلمية. ولذلك قسِّم هذا المحور إلى مبْحَثَيْنِ مهمَّيْنِ من أجل تدقيق النظر في المسائل الأساسية لفكرة التحليل النحوي من حيث خصائص الأسلوب التراثي القديم ومنهج علم اللغة الحديث.

المبحث الأول: خصائص نحو الجملة التراثي في تحليل الخطاب العربي القرآني:

أبرز ما يهتمّ به النحو العربي هي **ظاهرة التغيّر الإعرابي** لصلتها المباشرة بالفصاحة والسلامة اللغوية. قال الدكتور تمام حسان إنَّ العلامة الإعرابيةَ كانت أوفر القرائن حظًّا من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظريةً كاملةً سموها نظرية العامل وتكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدَّر والمحل الإعرابي[3]. تتمثَّل هذه الظاهرة في قوله تعالى: **{وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ.....}**[4]. أشار النحاس إلى هذه الآية أن القراءة السابقة لها هي قراءة أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل البصرة إلا أبا عبد الرحمن والحسن[5]. وفي هذه القراءة، يقرأ (زيَّنَ) على المبني للمعلوم (زيَّنَ)[6]،

وقال العكبري: "يقرأ بفتح الزاي والياء (زَيَّنَ) على تسمية الفاعل[7]. ويقرأ المصدر(قتلَ) منصوبًا على أنه مفعول به مقدَّم[8]، أو هو منصوب على المفعولية[9]، أي زيَّن القتلَ. ويقرأ (أولادِهِم) بالجرِّ على أنه مضاف إليه[10]، أو على الإضافة[11]. وأما قوله: (شركآؤُهم) فقراءته بالرفع على إضمار فعل، أي زيَّنَه شركآؤهم[12]، أو يرفع (شركآء) بفعل ينويه كأنه قال: زيَّنَه لهم شركآؤهم[13]. وهناك قراءة ثانية للآية نفسها وهي قراءة ابن عامر **{وكذلكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ منَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُم شُرَكَائِهِم.....}**، يُقْرَأُ (زيّن) فيها بالمبني للمجهول (زُيِّنَ)، أو على ما لم يسمّ فاعله[14] وهي صحيحة متواترة[15]. وذكر ابن هشام[16] في **مغني اللبيب** أنه يُبْنَى (زُيِّنَ) للمفعول، ورفع (القتل)[17]. ويقرأ قوله (قتل) بالرفع على أنه نائب الفاعل[18]. وقال العكبري: "ويقرأ (القتل) بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل"[19]. ويقرأ قوله (أولادهم) بالنصب على المفعول به للمصدر[20]، أي أنه مفعول القتل[21]. وأما قوله (شركاء) فيقرأ بالجرّ لأنه مضاف إليه من إضافة المصدر إلى الفاعل مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه[22]. وقال أبو عبيد: "وكان عبد الله بن عامر وأهل الشام يقرؤونها، ويتأولونها: قتلُ شركائِهم أولادَهم. فيفرقون بين الفعل وفاعله"[23].

وقد استشهد ابن هشام بقوله (قتلُ أولادَهم شركائِهم) في جواز الفصل بين المتضايفين، حيث قال: "أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه كقراءة ابن عامر (قتلُ أولادَهم شركائِهم)[24]. والفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها. فجمهور البصريين يمنعونها ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر. وأجازها بعض النحويين– وهو الصحيح– لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى ابن عامر الآخذ عن عثمان ابن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب[25]. فمن خلال تعدد التحليل النحوي لآية واحدة من حيث التغيّر الإعرابي للجملة ومن حيث إمكانية مؤداه إلى الاختلاف في تأويل الآية، نرى أن لنحو الجملة دورًا مهمًّا في شرح النص القرآني العلم.

ويتناول النحو ظاهرة تركيبية أخرى هي **الرتبة** أي موقع الكلمات في التركيب، إذ لكل كلمة ترتيب أساسي غير أن ظاهرة التغيّر الإعرابي تعطي الكلمات قابلية الانتقال من مواقعها، حسب ما يقتضي المعنى لدلالة العلامات الإعرابية على الرتبة الأساسية. وتكون بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية صلة قويَّةٌ؛ لأنَّ الرتبةَ حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على الرغم من قواعد النظام[26].

ويبين علم النحو الأحوال التي يجب فيها التزام الرتبة، والأحوال التي يجب فيها مخالفة الموقع الأساسي، والأحوال التي يجوز فيها انتقال الكلمة من موقعها. فيجب التزام الرتبة بتقديم الفاعل على المفعول به عند خوف الالتباس بينهما، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أخرى أو معنوية تبيِّنُ أحدهما من الآخر[27]. ومثل ذلك هو **ضرب موسى يحيى**. وكذلك يجب تقديم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، كما يجب تأخير البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص ونحوها[28].

ومن الظواهر التركيبية **المطابقة**. يتميز نحو اللغة العربية بظاهرة المطابقة في العلامات الإعرابية، والشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)، والتعيين (التعريف والتنكير)[29]. ذلك أنَّ

النَّحوَ العربي يدرس أحوال المطابقة بين المبتدإ والخبر، من حيث الجنس والعدد مثل: **يحيى قائمٌ** فالخبر مذكَّر مفرد كالمبتدإ، وكذا أحوال مطابقة الفعل والفاعل مثل: **قامت زينبٌ** إذ اتصلت تاء التأنيث بالفعل دلالة على أن الفاعل مؤنث، والحال وصاحبها. ويمكن الإشارة إلى ظاهرة المطابقة في قوله تعالى: **{عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً}**[30]. لا جدالَ في التحليل أن ضمير المخاطبات المتصل "كُنَّ" عائد إلى زوجات الرسول وأن لفظ "أزواجًا" جمع زوجة، ويقع موقع الأزواج التي قد يبدل اللهُ الرسولَ إياهنَّ. وكانت المطابقة الظاهرة بين هذا اللفظ "أزواجًا" كما في الآية وبين تلك الصفات التي تليه من حيث الإعراب على الانتصاب، ومن حيث الجنس لوجود علامة التأنيث، ومن حيث إنَّ كلَّ واحدة من كلمات هذه الصفات جمع، ومن حيث النكرة.

ويدرس النحو أيضًا **ظاهرة الإضافة والحذف** بإضافة بعض عناصر التركيب أو حذفها، ويبين أحوال الوجوب والجواز في ذلك. مثال ذلك: حذف الخبر في جواب السؤال **مَن في المكتبة؟** حين يقال: **زيد**. وأحيانًا تسبِّبُ الحاجةُ اللجوءَ إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، إمَّا بالتوسّع في إيقاع العلاقات النحويَّة، وإمَّا بحذف بعض عناصر الجملة اكتفاءً ببعضها الآخر[31].

كذلك يدرس النحو **ظاهرة التعلّق**، فيبين تعلق الفعل بالفاعل وتعلق الخبر بالمبتدإ والروابط الدالة على هذا التعلق. مثال ذلك ربط جملة الخبر بالمبتدإ بضمير عائد إليه، نحو **زيد أبوه قادم**، وربط جملة الصلة بالاسم الموصول بضمير عائد إليه نحو: **جاء الرجال الذين أكرمونا أمس**، ويدرس تعلق المجرورات بما قبلها. اصطلح بعض النحاة على هذه الظاهرة بأنَّها الربط الذي هو قرينة لفظيَّةٌ على اتصال أحد المترابطين بالآخر[32]. وينبغي أن يتمَّ الربط بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه. ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط أو بالحرف أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى أو باسم الإشارة أو أل أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر[33]. ويكون نموذج هذه الظاهرة في القرآن حيث قال الله سبحانه وتعالى: **{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}**[34]. تظهر في هذه الآية العلاقة بين الاسم الظاهر "إبراهيم" وهو المفعول به، وبين المضمر وهو ذلك الضمير المتصل المضاف إليه "هُ". وكذلك العلاقة بين لفظ "كلمات" وهو اسم مجرور في النص وبين الضمير المتصل العائد إليه وهو "هُنَّ". وفي قوله تعالى: **{أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ}**[35]، إشارة إلى التعلّق في ربط جملة الصلة بالاسم الموصول بضمائر عائدة إليه؛ وهي واو الجماعة في "اشتروا"، وضمير الغائبين المتصل في "**عنهم**"، وضمير الغائبين المنفصل في " ولا **هُمْ** يُنْصرون".

ومن الظواهر التركيبية **ظاهرة الإتباع** فيدرس النحو العربي ما يكون في التركيب تابعًا لغيره كالمعطوف والبدل والنعت، إذ هو لا ينفك عن متبوعه ويشاركه في إعرابه، مثل: **جاء زيدٌ ابنُهُ ورجلٌ غريبٌ**، فكلمة ابنه بدل من زيد معرب بإعرابه، وهو الرفع، ورجل معطوف عليه معرب بإعرابه، وغريب نعت لـ رجل معربٌ بإعرابه وهو الرفع. هذا، وقد سمَّى بعض

النحويين هذه الظاهرةَ بالتبعية؛ فقال الدكتور تمام حسان: "وأمَّا التبعيَّة فهي أيضًا قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال وهذه القرائن المعنويَّة تتضافر معها قرائن أخرى لفظيَّة أشهرها قرينة المطابقة ثم إنَّ أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابيَّة كما أنَّ هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعًاهي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخّر عن المتبوع دائمًا أيا كان نوعهما"[36]. فالنحو العربي هو الذي أرشد القرّاء أن الحكم الإعرابي الذي يلزم المتبوع يلزم التوابع كما في الآية التالية: **{أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُواْ هُوداً أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللّهِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ}**[37]. فلفظ إبراهيم الذي هو المعطوف عليه هو المتبوع في الآية وهو منصوب بـ إنَّ، فنُصِبَ توابعه على العطف عليه. وفي الآية: **{وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ}**[38]، فإن نحو الجملة العربي هو الذي أفاد أنّه كما قام إبراهيم بتوصية أبنائه، قام بها يعقوب كذلك من بعده لأنّ إبراهيمَ ويعقوبَ كليهما في ذلك التركيب مرفوعان على أن لفظ إبراهيم فاعل، ويعقوب معطوف وإن كان بينهما فاصل.

فكذلك لا يخفى دور النحو العربي من حيث الجمل في التحليل الدقيق لجميع عناصر التراكيب القرآنية من ناحية أو أخرى لكي يتحسن التأويل والاستنباطات المحكمة باجتهاد المحلّلين في ذلك الميدان. وبدون الاعتماد الكافي على التراث من جانب تلك الخصائص، لا يتحقَّق الغرض السليم الذي يكمن في مقصود الخطاب العربي.

وبالإشارة إلى تلك الظواهر التي تشكِّل دور النحو العربي في تحليل الخطاب أو النصوص اللغوية بصفة عامة، يمكن القول إن النحاة المحلِّلين والمفسِّرين لآيات القرآن استغلّوا هذه الظواهر عند تحليلاتهم المتعددة في تأويل النصوص القرآنية واستنباط الأحكام الشرعية من خلال ذلك. كذلك لا يخفى دور النحو العربي من حيث الجمل في التحليل الدقيق لجميع عناصر التراكيب القرآنية من ناحية أو أخرى لكي يتحسن التأويل والاستنباطات المحكمة باجتهاد المحلّلين في ذلك الميدان. وبدون الاعتماد الكافي على التراث من جانب تلك الخصائص، لا يتحقَّق الغرض السليم الذي يكمن في مقصود الخطاب العربي.

المبحث الثاني: أسلوب علم اللغة النصي في تحليل الخطاب القرآني.

أ- فكرة التماسك النصي وأهميته في التحليل الخطابي:

إنَّ للتماسك النصي أدواتٍ، منها:

1- **الإحالة**[39]: وهذا المصطلح هو أن العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بدَّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. وتتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة، وهي الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة[40]. وتنقسم الإحالة إلى نوعَيْنِ رئيسَيْنِ: الإحالة المقامية[41] والإحالة النصية[42]. وتتفرع الثانية إلى: إحالة قبلية، وإحالة بعدية[43]. 2- **الاستبدال**: الاستبدال عملية تتمّ داخل النص، إنه تعويض عنصر في النص بعنصر

آخر[44]. ويعد الاستبدال، شأنه في ذلك شأن الإحالة، علاقة اتساق، إلا أنه يختلف عنها في كونه علاقة تتم في المستوى النحوي- المعجمي بين كلمات أو عبارات، بينما الإحالة علاقة معنوية تقع في المستوى الدلالي[45]. ويتمثل الاستبدال في كثير من نصوص القرآن، وخاصة في الآيات التي تضمن كلمة "كذلك". فعلى سبيل المثال، قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىَ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ **كَذَلِكَ** قَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ}[46]، حيث يستبدل ما قالت اليهود والنصارى عن أنفسهم بكلمة "كذلك" التي توحي أن الذين لا يعلمون هم الذين كانوا يقولون مثل ذلك القول. 3- **الحذف**: والحذف علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق. وهذا يعني أن الحذف عادةً علاقة قبلية. والحذف كعلاقة اتساق لا يختلف عن الاستبدال إلا بكون الأول "استبدالاً بالصفر"، أي أن علاقة الاستبدال تترك أثرًا، وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال، بينما علاقة الحذف لا تخلّف أثرًا، ولهذا فإن المستبدل يبقى مؤشرًا يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، مما يمكنه من ملء الفراغ الذي يخلقه الاستبدال، بينما الأمر على خلاف هذا في الحذف، إذ لا يحل محل المحذوف أي شيءٍ[47]. ومثاله في قوله تعالى: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ **قَالُواْ خَيْراً** لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}[48]. قال الدكتور صبحي إبراهيم الفقي "فالمرجعية واضحة بين مكان المحذوف متأخرًا، والمذكور سابقًا"[49]. أي بين "ماذا أنزل ربكم" وبين "قالوا [أنزل ربنا]خيرًا، فالقول المحذوف هنا هو جملة "أنزل ربنا". 4- **الوصل**: إنه تحديد للطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم. معنى هذا أن النص عبارة عن جمل أو متتاليات متعاقبة خطيًا، ولكي تدرك بوصفها وحدة متماسكة تحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزاء النص[50]. ويتم الربط بالوصل الإضافي بواسطة الأداتين "و" و"أو"، وتندرج ضمن المقولة العامة للوصل الإضافي علاقات أخرى مثل: التماثل الدلالي المتحقق في الربط بين الجمل بواسطة تعبير من نوع: بالمثل...؛ وعلاقة الشرح، وتتم بتعابير مثل: أعني، بتعبير آخر...وعلاقة التمثيل، المتجسدة في تعابير مثل:مثلاً، نحو[51]. 5- الاتساق المعجمي: ينقسم الاتساق المعجمي إلى نوعين:أ- التكرير (Reiteration). ب- التضام (Collocation). والتكرير أو التكرار هو شكل من أشكال الاتساق المعجمي يتطلب إعادة عنصر معجمي، أو ورود مرادف له أو شبه مرادف أو عنصرًا مطلقًا أو اسمًا عامًا[52].

معايير النص بين القديم والحديث

لا يظهر مصطلح "علم لغة النص" في الدراسات اللغوية العربية القديمة، ولكن يمكن القول والإشارة إلى وجود إسهامات قيِّمة سابقة والتقاءات بالغة مع الأفكار التي يقدِّمها المحدثون بهذا الشأن، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يأتي حول حقيقة بعض تلك معايير النص حسب ما كانت دراستها في هذا المبحث مسبقًا.

1- فكرة التضامّ (السبك)[53]: كانت الإشارة إلى التضامّ الذي هو بمثابة المعيار الأول من معايير النص وهو بذلك المفهوم، يشتمل على الإجراءات المستعملة في توفير الترابط بين عناصر ظاهر النص، كبناء العبارات والجمل واستعمال الضمائر وغيرها من الأشكال البديلة، والأدوات والإحالة المشتركة، والحذف والروابط. وذلك بهدف تحقق الترابط الرصفي[54](وهو ما يعني به النحو)، إذ هو في اصطلاح نحاة العرب استلزام عنصرين لغويين أو أكثر استلزامًا ضروريًّا، أو الترابط الأفقي الطبيعي ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو جيرتها لكلمات أخرى في السياق الطبيعي نحو "أهلاً وسهلاً"، وقد تطوّر هذا المفهوم فأصبح يعني دخول الكلمة في سياق مقبول مع الكلمات الأخرى، نحو: الفعل "أطلق" فقد يقال: "أطلق لحيته"، "أطلق ساقيه للريح"، "أطلق له الحبل على الغارب....الخ"[55] ولكل منها معنى سياقيٌّ يخالف غيره. هذا، وللتضامّ ضربان: معجميٌّ، ونحويٌّ. **أما التضامّ المعجمي**: فهو انتظام مفردات المعجم في طوائف، يتوارد بعضها مع بعض ويتنافر مع بعضها الآخر، فالأفعال طوائف تتوارد كل طائفة منها مع طائفة من الأسماء، وتتنافر مع الأسماء الأخرى. وهذا معنى قول البلاغيين: "إسناد الفعل إلى من هو له أو إلى غير من هو له". فمن غير المقبول أن يقال: "انكسر الخيط"[56] لأن في الخيط من المرونة ما يحول بينه وبين الوصف بالكسر. فهذه التراكيب تشتمل على كلمات متنافرة، ومن ثم تفتقد عنصر الإفادة، وإن تحققت لها صحة التركيب النحوي، بحيث يمكن إعرابها. ومعنى هذا أن الجمل المذكورة تتسم بالإحالة المعجمية. والتضام النحوي: يعنى به العلاقة التي تنشأ بين العنصرين (التابع والمتبوع) داخل المنظومة النحوية، أو بمعنى آخر، هو استلزام[57] أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر، فسمِّي التضام هنا "التلازم". أو يتنافى معه، فلا يلتقي به، ويُسمَّى هذا بـ "التنافي"، وهو قرينة سلبية تندرج تحت التضام.

وهذا التضام النحوي يظهر بوضوح بين التابع والمتبوع، والمفسِّر والمفسَّر، والتمييز والمميَّز، والضمير ومرجعه، وتحمُّل الضمير وعدمه، والمطابقة بين العنصرين والرتبة بينهما، والفصل والوصل، والافتقار والاختصاص والاقتران، والعامل والمعمول، وتقرير الجملة والتركيب.....الخ[58]. ومن أنواع التضام النحوي **الاختصاص** الذي هو من صفات الحروف والأدوات، لأن الأداةَ إما أن تدخل على نوع معيَّن من الكلمات لا تتعداه إلى غيره، فتسمى "مختصة" كاختصاص "إنَّ وأخواتها" بالأسماء، وكذلك "حروف الجرِّ"[59]. وإما أدوات غير مختصة تدخل على الأسماء والأفعال، مثل: "أدوات النفي" فهي لا تؤثر إعرابيًّا، لقول النحاة: "إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصةً"[60]. والنوع الثاني للتضام النحوي هو **تضام الافتقار** وهو على قسمين: 1- افتقار متأصل 2- وافتقار غير متأصل.

هذا، ولعلَّ أهمَّ الدراسات المنهجية المتصلة بعلم لغة النص عند القدماء، هي التي نجدها لدى عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، وذلك عند كلامه عن نظرية النظم التي تدور في جوهرها حول معيار التضام، إذ كان يعرِّفه بقوله: " لا نظمَ في الكَلِمِ و لاترتيبَ، حتى يُعَلَّقَ بعضها ببعض، ويُبْنَى بعضها على بعض، وتُجعَلَ هذه بسببٍ من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل و لا يخفى على أحدٍ من الناس"[61]. وبقوله: "ليس النظم شيئًا إلا تَوَخِّي معاني النحو وأحكامه وَوُجُوهِهِ وفروقه فيما بين معاني الكلم"[62]. وأشار إلى الغرض منه بقوله: "ليس الغرضُ بنظم الكلم أن توالتْ ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقتْ معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل"[63].

2– التقارن (الالتحام)[64]: فهو المعيار الثاني من بين معايير النص، والذي يُعْرَف أيضًا بالترابط أو الالتحام ويشتمل على الإجراءات المستعملة في إثارة عناصر المعرفة من مفاهيم وعلاقات، منها: العلاقات المنطقية كالسببيَّة والعموم والخصوص، ومنها معرفة كيفية تنظيم الحوادث والأعمال والموضوعات والمواقف، ومحاولة توفير استمراريَّة الخبرة والتجربة الإنسانية، وذلك بهدف إيجاد الترابط المفهومي واسترجاعه[65]. وتتوزَّع الدراسات اللغوية المتصلة به لدى القدماء من علماء اللغة العربية في مجالين أولهما: علم النحو، وثانيهما علم البلاغة.

ومن قبل، كان الجاحظ قد استعمل مصطلحًا قريبًا من مصطلح "التقارن" وهو "القِرَانُ" الذي يُعَلِّقُ عليه أحد الباحثين المعاصرين بقوله: "أن يشدَّ الأبيات إلى بعضها في قصيدة الشعر رابطة المعنى أو الموقف الذي يعبِّر الشاعر عنه وهو أوسع من مراعاة النظير الذي يقوم على حسن المجاورة بين المعاني المتناسبة في البيت"[66].

3– الموقفية: الموقفية التي تُعْرَفُ أيضًا بالمقامية تشمل العوامل التي تجعل النصّ ذا صلة بموقف معين أو موقف ثابت للاسترجاع. يتحلى الاهتمام بها لدى علماء البلاغة العرب في الشعارات التي لا يكاد يخلو منها أيّ كتاب بلاغيّ، والتي تظهر ما للموقف من أهمية. من بينها: "لكلِّ مقام مقال" و "مراعاة مقتضى الحال"[67].

وكان الجاحظ مشهورًا بهذه الشعارات والدعوة إليها في كتاباته ومؤلفاته خاصة في كتابه البيان والتبيين. ففي صحيفة بشر بن المعتز مثلاً:

"ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدارَ المعاني، ويوازنَ بينها وبين أقدار المستمعينَ وبين أقدار الحالات، فيجعلَ لكلِّ طبقة من ذلك كلامًا، ولكلِّ حالةٍ من ذلك مَقامًا، حتى يقسمَ أقدارَ الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدارَ المعاني على أقدار المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدار تلك الحالات. ..... وذكروا الهذيّة والهُوِيَّة والماهيَّة[68] وأشباهَ ذلك"[69].

4– الإعلامية أو الإخبارية: توجد إشارات إلى أهمية الإعلامية باعتبارها مقياسًا لعدم التوقع، توجد موزعةً فيما كتب علماء النقد والبلاغة، ومنها مثلاً، فكرة "الغرابة" عند حازم القرطاجني في منهاج البلغاء حيث يقول:

"وأحسن مواقع التخييل: أن يناط بالمعنى المناسبة للغرض الذي فيه القول كتخييل الأمور السارّة في التهاني، والأمور المفجعة في المراثي. فإن مناسبة المعنى للحال التي فيها القول وشدة التباسه بها يعاون التخييل على ما يراد من تأثر النفس لمقتضاه. ويحسّن موقع التخييل من النفس، أن يترامى بالكلام إلى أنحاء من التعجيب، فيقوى بذلك تأثر النفس لمقتضى الكلام....."[70]. ويقول: "ووجوه الإغماض في المعاني: منها ما يرجع إلى المعاني نفسها، ومنها ما يرجع إلى الألفاظ والعبارات المدلول بها على المعنى، ومنها ما يرجع إلى المعاني والألفاظ معًا"[71].

هذا، وقد أثبت المفهوم الحديث في علم اللغة النصي لفكرة الإعلامية "أن لكل نص حظه من الإعلامية. فمهما يكن نصيب الشكل والمحتوى من الوقائع، فإنه لا مندوحة عن وجود بعض الوقائع المتغيرة التي يتعذر التنبؤ بها بحذافيرها. ومن المحتمل أن يؤدي ضعف الإعلامية بوجه خاص إلى الارتباك، وإلى الملل، بل إلى رفض النص في بعض الأحيان"[72].

5– التناص: هذا المعيار الذي يعرف بفكرة التناص، تتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى ذات صلة، ثم التعرف إليها في خبرة سابقة. التناص– وإن كان من المعايير التي يختص بها نحو النص دون غيره– قد استحوذ على قطاع واسع من الاهتمام في الدراسات النقدية والبلاغية العربية، ومن أهم هذه الدراسات: السرقات الشعرية، والاقتباس

والتضمين، وحل المنظوم[73]. هذا، فإذا كان التناص في حقيقته هو مجموعة من آليات الإنتاج الكتابي لنص ما، تحصل بصورة واعية أولاً واعية بتفاعله مع نصوص سابقة عليه أو متزامنة معه[74]، فهو كالاقتباس والتضمين أخذ لفظ أو معنى وتنسيقه داخل النص الجديد لغايات متعدّدةٍ كالاستشهاد أو التشبيه أو التمثيل، أو سوى ذلك. يقول الدكتور خليل الموسى: "يظلّ النص التضميني دخيلاً أو ثقافيًّا تزيينيًّا، ويظل المقطع التضميني أو الاقتباس هو الذي يتكلم في النص الجديد وهو الذي يشرح ويفسِّر"[75].

وعِلْمًا أن ليس هناك ابتكار أو إبداع إلا أنه عملية تستمد من جذور ومن أصل أصيل، فقد حثّ العديد من اللغويين المعاصرين على التمسك بالتراث والجهد المتواصل في خدمة لغة القرآن وعلى السعي نحو الربط بين القديم والحديث؛ وذلك بالدمج بين النقل والتفكير، وبين الرواية والفكر، وبين العقيدة والعمل، وبين الأصالة والحداثة، وبين الماضي والحاضر وبين التراث والتجديد من الحوادث في وضع تحليل نصي معاصر. فإغفال أربعة عشر قرنًا من العمل الجاد في مجالي البلاغة والتفسير، ثم في مجال اللغة، يعدّ أمرًا غاية في الخطورة، ومن ثم "فإننا نؤمن أن البدء من الصفر المنهجي في هذا المقام– مقام الدراسة النصية– يعني إهدار أربعة عشر قرنًا من النتاج اللساني المتميز، الذي هو إنجاز قوم من أعلم الناس بفقه العربية، وأسرار تركيبها، وذخائر تراثها، فلن يتحقق طموح في وضع نظرية علمية دون إحياء الأفكار الصالحة في التراث، والإفادة من الدراسات الحديثة، والإخلاص للبحوث التطبيقية"[76].

ولا تنحصر الدعوة إلى التمسك بالتراث وعدم رفض الماضي ومحاولة الوصل بين التراث والحداثة في النحو العربي فحسب، بل تتواصل إلى طلب التزام الأدب العربي شعرًا ونثرًا بتلك الفكرة. ويتمثل ذلك في قول الدكتور عبد الحميد جيده، حيث يقول: "الشاعر العربي المعاصر يستنجد الينابيع التراثية الأصيلة ليصنع الوصلة مع الماضي المجيد. إن الحاضر لا يرفض الماضي، وإلاّ رفض كلّ منا نفسه مسبقًا. وإن حركة الحداثة في كل زمان ومكان واحدة لأنها حركة إبداعية وتولد من رحم الزّمان الشعري الخلاّق"[77]. ويستدل أيضًا بفكرة أدونيس في البداية حول استحسان اعتماد الحاضر على الماضي في النتاج الأدبي الشعري السليم وإمكانية الوصل بينهما من أجل التمسك والارتباط الثابت، فيقول: إن أدونيس منذ بداياته الشعرية والنقدية لا يدعو إلى الانفصال عن التراث، إنه قال في مؤتمر روما سنة 1961م " ومن البداهة أن الشاعر العربي المعاصر لا يكتب في فراغ، بل يكتب ووراءه الماضي وأمامه المستقبل، فهو ضمن تراثه ومرتبط به"[78].

هذا، ففي المحور التالي، تأتي الدراسة النموذجية لتطبيق الفكرة الدمجية بين منهج نحو اللغة العربية التراثي وأسلوب علم اللغة النصي في التحليل النحوي المعاصر على بعض نصوص القرآن.

النموذج التحليلي

1– تحليل كلمة **"البرّ"** التي وردت مرَّتَيْنِ في قوله تعالى: {لَّيْسَ **الْبِرَّ** أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ **الْبِرَّ** مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}[79]. كان الدافع إلى الخلاف النحوي الإعرابي الواقع على كلمة "البرّ"

عند ورودها الأول في تلك الآية، هو وجود الاختلاف في قراءاتها من حيث النصب والرفع ودخول الباء. وفي ذلك أربعة أوجهٍ في القراءة والتحليل. **الوجه الأول**:{ليس البرَّ أن تولّوا} بالنصب، فهو خبرٌ مقدَّم، والمصدر المؤوَّل من "أن تولُّوا" محلّه الرفع على أنَّه اسم مؤخَّر، أي: ليس البرَّ توليتُكم. واختار الجرمي هذه القراءة، وهي النصب[80]. قال السمين الحلبي: "ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ بأنَّ المصدر المؤوَّلَ أعرَفُ من المحَلّى بالألف واللام، لأنه يُشبهُ الضميرَ من حيث إنه لا يوصَفُ ولا يوصَفُ به، والأعرَفُ ينبغي أن يُجْعَلَ الاسمَ، وغيرُ الأعرَفِ الخبرَ[81]". وهذه هي قراءة حمزة وحفص عن عاصم[82]. وهي قراءة متواترة[83]. **والوجه الثاني**: {ليس البرُّ أن تولّوا} بالرفع على أنَّه اسم ليس، والمصدر المؤوّل من "أن تولّوا" هو الخبر، والتقدير: ليس البرُّ توليتَكم[84]. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر والكسائي[85]، واختارها أبو عبيد وأبو حاتم وغيرهما، وهي عند الطوسي أَجْوَدُ وأَقْوَى لأن اسم "ليس" مقدَّم قبل الخبر[86].هذه هي قراءة الجمهور ورُجِّحَتْ من حيث إنه ولي الفعلُ مرفوعَهُ قبلَ منصوبهِ[87]. قال أبو حيان: "وقراءة الجمهور أَوْلَى من وجه أنَّ توسّط خبر "ليس" بينها وبين اسمها قليل"[88]. وهي قراءة متواترة أيضًا[89]. **والوجه الثالث**: {ليس البرُّ بأن تولّوا} برفع البرّ وزيادة الباء مع "أن تولّوا". وهذه قراءة متواترة[90]. وممن ذهب إلى وجوب رفع (البرّ) ابن مجاهد، وذكر ابن جني أنَّ هذا هو الظاهر[91]. وفي مصحف أُبَيٍّ وعبد الله:"بأن تُوَلُّوا" بزيادة الباء وهي واضحةٌ، فإنَّ الباءَ تُزادُ في خبر "ليس" كثيرًا[92]. **والوجه الرابع**: {ليس البرَّ بأن تولُّوا} بنصب البرّ، وبذلك تكون الباء قد دخلت على اسم "ليس"، وليس هذا عند النحويين أمرًا مطردًا أو مألوفًا، بل هو عندهم نادر قليل، لا يُبْنَى عليه[93]، وهي قراءة شاذّة[94]. قال أبو حيانَ: "من قرأ بنصب (البرّ) جعله خبر "ليس"، و"أن تولّوا" في موضع الاسم"[95]. ثمَّ قال: "وقراءة (بأن تولّوا) على زيادة الباء في الخبر كما زادوها في اسمها إذا كان أن وصلتها. قال الشّاعر: أليس عجيبًا بأنَّ الفتى يُصاب ببعض الذي في يديه[96]

أدخل الباء على اسم ليس وإنَّما موضعها الخبر وحسن ذلك في البيت ذكرُ العجيب مع التقرير الذي تفيده الهمزة، وصار معنى الكلام أعجب بأن الفتى"[97].

ومن المحتسَب ذكر القراءة بنصب (البرّ)، وذلك قراءة أُبي وابن مسعود: "لَيْسَ البِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم"[98]. قال ابن مجاهد فإذا كان هكذا[99] لم يجز أن يُنْصب البرّ. قال أبو الفتح ابن جني: الذي قاله ابن مجاهد هو الظّاهر في هذا، لكن قد يجوز أن يُنْصَب مع الباء، وهو أن تجعل الباءَ زائدةً، كقولهم: كفى بالله، أي كفى اللهُ، وكقوله تعالى: {.....وكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ}[100] أي كَفَيْنَا، فكذلك ليس البرَّ بأن تولّوا بنصب البرّ كما في قراءة السبعة[101].

ويتبيَّن من ذلك النصّ القرآني وظيفة الإحالة التكرارية التي تتمثَّل في ورود لفظ (البرّ) مرَّتَيْنِ في الآية. ويتمّ الاتساق عبر الإحالة التَّكراريَّة بالنسبة إلى أنَّ اللفظ المكرَّر يحيل إلى المفهوم الأساسي داخلَ النص؛ وهو بيان حقيقة البرِّ، ويحقِّق العلاقة الإسنادية بين إفادة الخطاب والمحال إليه. والعبارة (ولكنّ) التي تتكوَّن من واو العطف، وهو أداة الترابط، وحرف استدراك ونصب، وهو "لكنَّ"[102]، تقوم بدورها في إفادة العلاقة الاتصالية بين الجملتين الرئيستين في الآية معًا، وذلك أنّ الجملة القرآنية المفيدة: {لَيْسَ **الْبِرَّ** أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ....}[103] متصلة بالجملة الثانية الأخرى التي تمثل جملة مستقلّةً في الجزء الثاني للآية، وهي: {.....**الْبِرَّ** مَنْ آمَنَ بِاللّه...}[104] عن طريق استخدام واو العطف مع حرف {لَكِنَّ} الواقع للاستدراك[105]، فصارت الجملة الثانية في الآية، بوجود واو العطف قبل "لكنَّ"، معطوفةً على جملة:

ليس البرّ، لا محلَّ لَهَا من الإعراب[106]. ويتّضح هذا أكثرَ مع قراءة من قرأ (ولكنِ البرُّ) بالرفعِ، وهو القول بالابتداء: (البرُّ من آمن بالله) على تقدير (البارُّ من آمن بالله) المبتدأ والخبر.

2- تحليل "**والصابؤون**" في قوله تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ **وَالصَّابِؤُونَ** وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}[107]. اتَّضح أن الاختلاف في قراءة لفظ "والصابؤون" في هذه الآية هو الذي أثّر في إعرابه ومن ثمَّ التعدد في التحليل به من ناحيتَيْنِ رفعًا ونصبًا.

أولاً: قراءة الجمهور بالواو"والصابؤون" وهي قراءة متواترة[108]. وفيها تسعة أوجهٍ، ومنها: 1- وهو رفع بالابتداء والخبر محذوف، أي كذلك[109]. والنية به التأخير، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن .... والصابؤون كذلك[110]. وهو قول جمهور أهل البصرة: الخليل وسيبويه وأتباعهما[111]. قال الخليل وسيبويه: الرفع محمول على التقديم والتأخير[112]. ونحوه: "إنَّ زيدًا وعمرو قائمٌ" أي: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو قائمٌ[113]. ويبدو أنَّ الزمخشري مسانِدٌ لهذه فكرة الرفع بالابتداء والخبر محذوف وأنَّ النية به التأخير إذ هو يقول في تفسيره: "فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أنَّ الصابئين يتاب عليهم إن صحَّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظنّ بغيرهم. وذلك أنَّ الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدّهم غيًّا، وما سموا صابئين إلاَّ لأنهم صبئوا عن الأديان كلها، أي خرجوا"[114]. 2- أنَّ "إنَّ" بمعنى نعم فهي حرفُ جوابٍ، ولا محلَّ لها حينئذٍ، وعلى هذا فما بعدها مرفوع المحلِّ على الابتداء، وما بعده معطوف عليه بالرفع، وخبر الجميع قوله: " من آمن " إلى آخره[115]. قال أبو حيانَ: " فيكون {والصابؤون} معطوفًا على ما قبله من المرفوع، وهذا ضعيف، لأنَّ ثبوتَ إنَّ بمعنى نعم فيه خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب، فتحتاج إلى شيءٍ يتقدَّمها، يكون تصديقًا له، و لاتجيء ابتدائية أوَّل الكلام من غير أن تكون جوابًا لكلام سابقٍ"[116]. 3- أنه مرفوع نسقًا على محلّ اسم "إنَّ" لأنه قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء، فلما دخلت عليه لم تغيِّر معناه بل أكَّدته[117]، قال أبو حيانَ: "وهذا مذهب الكسائي والفراء، أمَّا الكسائي، فإنه أجاز رفع المعطوف على الموضع، سواء أكان الاسم مما خفي فيه الإعراب، أم ظهر فيه، وأمَّا الفراء فإنه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب، واسم **إنَّ** هنا خفي فيه الإعراب"[118]. 4- أن يكون معطوفًا على الضمير المستكنِّ في "هادوا" أي: هادوا هم والصابئون، وهذا قول الكسائي، وردَّه تلميذه الفراء والزّجّاج، قال الزّجّاج: "هو خطأ من جهتين، إحداهما: أن الصابئ في هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية، وليس الأمر كذلك[119]، فإن الصابئ هو غيرُ اليهودي"[120]. وردّه أبو البقاء ومكي ابن أبي طالب بوجهٍ آخر وهو عدم تأكيد الضمير المعطوف عليه. وهذا لا يلزم الكسائي، لأنَّ مذهبَه عدمُ اشتراط ذلك، وإن كان الصحيحُ الاشتراطَ، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقولٍ تردُّه الدلائل الصحيحة"[121]. 5- هو أَنْ تُضْمِرَ خبرَ "إنَّ"، وتبتدئ "الصابئون"، والتقدير: " إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا يُرحَمون" على قول من يقول إنَّهم مسلمون، و"يُعَذَّبُون" على قول من يقول إنهم كفار، فيُحْذَف الخبرُ إذ عُرِف موضعُهُ. قال الواحدي: " وهذا القول قريبٌ من قول البصريين، غيرَ أنَّهم يُضْمِرُونَ خبر الابتداء، ويجعلون "من آمن" خبرَ "إنَّ"، وهذا على العكس من ذلك لأنه جعل "من آمن" خبر الابتداء ، وحذف خبر "إنَّ"[122]. 6- أنَّ "الصابئون" مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوف كمذهب سيبويه والخليل،

إلاّ أنه لا يُنْوى بهذا المبتدأ التأخيرُ، فالفرق بينه وبين مذهب سيبويه نيةُ التأخيرِ وعدمُها. قال أبو البقاء "وهو ضعيفٌ أيضًا؛ لما فيه من لزوم الحذف والفصل" أي لما يلزم من الجمع بين الحذف والفصل"[123]. 7- أنَّ "الصابئون" منصوبٌ، وإنَّما جاء على لغة بني الحرث وغيرهم الذين يجعلون المثنَّى بالألف في كل حال نحو: "رأيت الزيدان ومررت بالزيدان"[124]. 8- أنَّ علامة النصب في "الصابئون" فتحةُ النون، والنونُ حرف الإعراب كهي في "الزّيتون" و"عربون"[125]. قال أبو البقاء: "فإن قيل: إنما أجاز أبو عليّ ذلك مع الياء لا مع الواو. قيل: قد أجازه غيرهُ، والقياسُ لا يدفعه"[126]. 9- قال مكي: "وإنما رفع "الصابئون" لأنَّ "إنَّ" لم يظهر لها عملٌ في "الذين" فبقي المعطوف على رفعه الأصلي قبل دخول "إنَّ" على الجملة". هذا هو بعينه مذهب الفراء، لأنه يجيز العطف على محل اسم "إنَّ" إذا لم يظهر فيه إعرابٌ، إلاّ أنّ عبارة مكي لا توافق هذا ظاهرًا[127].

ثانيًا: القراءة بالياء على أنّ لفظ "والصابئون" منصوب بالعطف. قرأ ابن محيصن وابن كثير وعثمان بن عفان وعائشة وأُبَيّ بن كعب وابن مسعودٍ وابن جبير وعاصم الجحدري"والصابئين" بالياء، عطفًا على اسم "إنَّ" في أول الآية[128]، وهي قراءة شاذّةٌ[129]. وذكر السمين أنَّ الزمخشري نقلها عن ابن كثير[130]، ثم قال: وهذا غير مشهور عنه[131]. قال العكبري: "وهو شاذ في الرواية صحيح في القياس"[132]. ولقد أشار ابن فلاح اليمني النحوي إلى ما ذهب إليه البصريون من أربعة أوجهٍ لتحليل (والصابؤون) في الآية الكريمة، وهي: أحدها: أنَّ النيةَ بـ(الصابئون) التأخيرُ بعد خبر إنَّ، وخبرهُ محذوفٌ دلَّ عليه خبرُ إنَّ، أي: والصابئون كذلك. الثاني: أنَّ خبرَ "إنَّ" محذوفٌ، استغناءً عنه بخبر الصابئونَ وما بعده. الثالث: أنَّ إنَّ بمعنى نَعَمْ. الرابع: أنَّ الصابئون معطوف على الضمير في هادُوا. وهذا ضعيف!، لأنَّ المعطوفَ يشاركُ المعطوف عليه في الحكم فيؤدِّي إلى مشاركة الصابئين لليهود في التَّهَوُّد، وليس كذلك، وإذا احتملت ذلك بَطَلَ الاحتجاج بها[133].

إنَّ مفهومَ الحذف بوصفها أداة من أدوات الاتساق في علم اللغة النصي يهدي إلى وجود محذوفٍ في هذه الآية، وهو كلمة "كذلك"، وعدم استبدالها بكلمةٍ أخرى يتمثَّل في أنّه في أسلوب الحذف لا يحلّ محلّ المحذوف أي شيءٍ[134]، وإنما يهتدي القارئ إلى ملئه بنفسه اعتمادًا على ما في الجملة السابقة أو النص السابق. وذلك أنّ لفظ "والصابؤون" مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، أي كذلك[135]. والنية به التأخير، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن .... والصابؤون كذلك[136]. وهو قول جمهور أهل البصرة: الخليل وسيبويه وأتباعهما[137]. هذا، وإن لم يغيّر هذا الخلاف النحوي الإعرابي المعنى المفهومَ من الآية كثيرًا، فقد تعدّدت أوجه قراءة كلمة "الصابئون"[138] من حيث رفعها وشكلها[139].

3 - تحليل التركيب "وما كان الله ليضيع...." في قوله تعالى:{**وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ** إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ}[140] وغيره نحو: {**مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ** الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ **وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ** عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ }[141]، {**وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}[142]، {**وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِلَّ** قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ}[143]، {**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ** وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }[144]، {أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن

قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ** مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً}[145]. في هذا التركيب "وما كان الله لِيُضِيعَ" وما أشبهه مما ورد في القرآن كما تُرى في الفقرة التي تسبق هذه الفقرةَ، قولان:

القول الأول: قول البصريين، وهو أنَّ خبرَ كان محذوفٌ وهذه اللام تسمى لام الجحود، ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن"[146] وجوبًا، فينسبك منها، ومن الفعل مصدر منجز بهذه اللام، وتتعلق هذه اللام بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: وما كان الله مريدًا لإضاعة أعمالكم، وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدمها كون منفي، واشترط بعضهم مع ذلك أن يكون كونًا ماضيًا، ويفرق بينهما وبين لام كي ما ذكرنا من اشتراط تقدم كون منفي[147].

والقول الثاني: للكوفيين: وهو أنَّ اللام وما بعدها في محل الخبر، ولا يقدرون شيئًا محذوفًا، ويزعمون أن النصب في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار أن، وأنَّ اللام للتوكيد[148]، وقد ردّ عليهم أبو البقاء فقال: وهو بعيد لأن اللام لام الجرِّ، و"أن" بعدها مرادة فيصير التقدير على قولهم: وما كان الله إضاعة إيمانكم، وهذا الردّ غير لازم لهم، فإنهم لم يقولوا بإضمار "أن" بعد اللام كما قدمت نقله عنهم؛ بل يزعمون النصب بها؛ وأنها زائدة للتأكيد، ولكن للردّ عليهم موضع غير هذا. فمن ذلك أتت قاعدةٌ أنَّ القولَ "ما كان زيدٌ ليقومَ" بلام الجحود أبلغ من القول "ما كان زيدٌ يقوم". أما على مذهب البصريين فواضح، وذلك أن مع لام الجحود نفي الإرادة للقيام والتهيئة، ودونها نفي للقيام فقط، ونفي التهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل، إذ لا يلزم من نفي الفعل نفي إرادته، وأما على مذهب الكوفيين فلأن اللام عندهم للتوكيد والكلام مع التوكيد أبلغ منه بلا توكيد.

ومن ناحية مفهوم الإخباريَّة التي تشكِّل معيارًا من معايير النص في فقه علم نحو النص، فإن الأسلوب المطبَّق في جميع تلك الآيات يفيد الإعلام والإخبارَ النافي للإرادة للقيام والتهيئة، وذلك أنّ **الإعلامية أو الإخبارية**: تتعلَّق بإمكانية توقع المعلومات الواردة في النص أو عدم توقعها على سبيل الجدة[149]. لا بدَّ أن يحمل النص دلالات يريد المبدع إيصالها للمتلقي عن طريق النص اللغوي، إذ لو جاء النص فارغ المحتوى من الدلالة، فليس نصًّا، ولا علاقة لنحو النص به، بل لا بد لهذه الدلالات أيضًا من الترابط والانسجام. والأسلوب يوحي التوكيد أكثر من تجرُّده من لام الجحود، فدور اللام في الإعلام هنا دور أبلغ وله أهمية عميقة.

الخاتمة:

أشارت الدراسة إلى جواز الجمع بين نحو التراث العربي (أي نحو الجملة) ونحو النص في علم اللغة الحديث واستحبابه عند تحليل الخطاب العربي القرآني عِلْمًا أن ليس هناك ابتكار أو إبداع إلا أنه عملية تستمد من جذور ومن أصل أصيل. ولا تنحصر الدعوة إلى التمسك بالتراث وعدم رفض الماضي ومحاولة الوصل بين التراث والحداثة في النحو العربي فحسب، بل تتواصل إلى طلب التزام الأدب العربي شعرًا ونثرًا بتلك الفكرة. وفي خلاصة القول في هذه المناسبة، يجب الاحتفاظ والالتزام والتلازم بقواعد النحو العربي التراثي التي تنبعث من خلال العلوم المستنبطة من العربية الفصحى التي بها أُنْزِلَ القرآن الكريم، وتُستَحَبُّ الاستدلالات الراشدة بها عند الاستعانة بفكرة النحو النصي عند التطور التحليلي للنصوص العربية، علمًا أنَّ النحو العربي يتميَّز بظاهرة التغيّر الإعرابي، والرتبة، والمطابقة، وظاهرة توسيع التركيب وتضييقه،

وظاهرة التعلّق، وظاهرة الإتباع، وأنَّ لمعظم الأفكار السائدة في علم النحو النصي المعاصر جذورًا في أعمال علماء اللغة العربية القديمة.

ثُمَّ تطرَّقتِ الدراسةُ إلى بيان ما يشترك فيه نحو الجملة ونحو النص بالإشارة إلى الدراسات المنهجية المتصلة بعلم لغة النص عند القدماء مثل عبد القاهر الجرجاني عند كلامه عن نظرية النظم التي تدور في جوهرها حول معيار التضام، والجاحظ في استعماله مصطلحًا قريبًا من مصطلح معيار "التقارن" وهو "القِرَانُ" وفي دعوته إلى مراعاة مقتضى الحال التي تفسرها فكرة الموقفية التي هي معيار من معايير نصية، وحازم القرطاجني في فكرة "الغرابة" من حيث الإشارة إلى أهمية الإعلامية. وإضافة إلى ذلك كُلِّه، تُشْبِهُ فكرة الاقتباس والتضمين في علم البلاغة معيار التناص في تضمُّن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى ذات صلة، ثم التعرُّف إليها في خبرة سابقة.

واختتمتِ الدراسة مع محاولتها في التوازن والتعادل بين النحوَيْنِ بالنموذج التحليلي، وذلك بإقرارها، من خلال أسلوب التحليل في نحو علم اللغة النصي، لوظيفة الإحالة التكرارية التي تتمثَّل في ورود لفظ (البرّ) مرَّتَيْنِ في الآية {لَيْسَ **الْبِرَّ** أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ....}[150]، حيث يتمّ الاتساق عبر الإحالة التَّكراريَّة بالنسبة إلى أنَّ اللفظ المكرَّر يحيل إلى المفهوم الأساسي داخلَ النص؛ وهو بيان حقيقة البرِّ، ويحقِّق العلاقة الإسنادية بين إفادة الخطاب والمحال إليه. ثمَّ أثبَتَت أنَّ مفهومَ الحذف بوصفها أداة من أدوات الاتساق في علم اللغة النصي يهدي إلى وجود محذوفٍ في الآية {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ **وَالصَّابِؤُونَ** وَالنَّصَارَى.....}[151]، وهو كلمة "كذلك"، وعدم استبدالها بكلمةٍ أخرى، حيث إنَّ التقدير في تأويل الآيةَ هو: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن .... والصابؤون كذلك[152]. وهو قول جمهور أهل البصرة: الخليل وسيبويه وأتباعهما[153]. وزادت الدراسةُ أنَّ علم اللغة النصي ساند الأسلوب "وما كان الله لِيُضِيعَ" وما أشبهه في القرآن إذْ يوحي التوكيد أكثر من تجرُّده من لام الجحود، فدور اللام في الإعلام هنا دور أبلغ وله أهمية عميقة.

الاقتراحات والتوصيات:

تقترح الدراسة في هذا البحث الموجز ما يلي لدراسات قادمة:

1- يُرْجَى النظرُ في آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي وعبد القاهر الجرجاني والجاحظ وتشومسكي وغيرهم من اللغويين العرب وغير العرب للقيام بالمقارنة المنتجة ومن أجل الاستفادة من الحكمة التي تُثْبِتُ الأخذَ والعطاءَ في المجالات العلمية.

2- يُسْتَحَبُّ تطبيق معايير نصّية في تحليل الخطاب العربي على نمط ما في علم نحو النصِّ مع مراعاة القواعد النحوية للغة العربية التراثية.

3- عدم طرد علم اللغة الحديث ما لم يتعرَّض لإفساد اللسان العربي والخطاب القرآني من حيث التأويل والتحليل والتفسير واستنباط الأحكام وفقَ المنهج الإسلامي السليم والعربي التراثي.

وفي النهاية، يرجو الباحث أن يكون قد وُفِّقَ في دائرة المساهمين الذين يسعون لإثبات التراث العربي من خلال النحو والتحليل به بالإسهام المنجز العلمي فتكون الملائمة والجودة في الأداء اللغوي والتأويل السليم لنصوص المصادر

الإسلاميَّة بما فيها القرآن الكريم بوصفه مصدرًا رئيسًا أوّلاً. هذا، ويسأل الله تعالى التوفيق والعافية والقدرة على القيام بالعمل الصالح بموجب هذا العلم والعلم الديني وأن يجعل هذا العمل البحثي خالصًا لوجهه تعالى.

المصادر والمراجع

[1] البدراوي زهران، **ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين** (القاهرة: دار المعارف، 1988م)، الطبعة الأولى، ص 13.

[2] عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية** (الإسكندريَّة: دار المعرفة الجامعية، 1988م).

[3] الدكتور تمام حسان، **اللغة العربية: معناها ومبناها** (الدار البيضاء: دار الثقافة- مؤسسة للنشر والتوزيع، 1421هـ-2001م) ص 205.

[4] سورة الأنعام، الآية: 137

[5] أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، **إعراب القرآن** (بيروت: عالم الكتب، 1988م)ط3، ج2، ص97.

[6] محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه** (بيروت: مؤسسة الإيمان، 1986م) ط1، ج7، ص242.

[7] أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م)، الطبعة الأولى، ج1، ص 421.

[8] محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه، ج2، ص242.

[9] أبو العباس شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن إبراهيم السمين الحلبي، **الدُّرُّ المصُون في علوم الكتاب المَكنُون** (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1414هـ-1994م) ط1، ج3، ص186.

[10] محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه،ج2، ص 243.

[11] أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص 421.

[12] ياسين جاسم، **الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م) ط1،ج2، ص390.

[13] أبو زكرياء يحيى بن زياد بن الفراء، **معاني القرآن** (بيروت: عالم الكتب، 1998م) ط3، ج1، ص357.

[14] أبو البقاء العكبري التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص421.

[15] محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه،ج2، ص 242.

[16] أشار ابن هشام إلى هذا الشاهد في باب : "إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبرًا، فالثاني أولى". حيث إنه لا يقدر المرفوع (شركاء) مبتدأ محذوف الخبر، لأنه قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيها للفاعل.

[17] جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م) الطبعة الأولى، ج2، ص284.

[18] محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، ج2، ص242.

[19] أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص421.

[20] محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه، ج2، ص243.

[21] أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص421.

[22] محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه، ج2، ص243.

[23] السمين الحلبي، الدُّرُّ المصون، ج3، ص187.

[24] جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ت:إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م) ط1، ج1، ص 396

[25]جاسم ياسين، الإعراب المحيط، ج2، ص 390.

[26] المرجع السابق: ص 208.

[27] الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي– الدلالي** (القاهرة: دار الشروق، 1420هـ– 2000م)، الطبعة الأولى، ص 138.

[28] الدكتور تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص 207.

[29] المرجع السابق، 211- 212.

[30] سورة التحريم، الآية: 5.

[31] الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 130.

[32] الدكتور تمام حسان، اللغة العربيَّة: معناها ومبناها، ص 213.

[33] المرجع السابق: ص 213.

[34] سورة البقرة، الآية: 124.

[35] سورة البقرة، الآية: 86.

[36] المرجع السابق: ص 204.

[37] سورة البقرة، الآية: 140.

[38] سورة البقرة، الآية: 132.

[39] الإحالة Reference وأدواتها، كالضمائر وأسماء الإشارة وغيرهما، وقد عرف (دي بوجراند) الإحالة بأنها: "العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات". كمايعرفها بأنها : "صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر ممكن من الوسائل". انظر: دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 172.

[40] محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 16-17.

[41] الإحالة المقامية Situational وهي إحالة خارج النص (أو خارج اللغة).

[42] الإحالة النصية Textual وهي إحالة داخل النص. وتؤدي إلى اتساق النص بشكل مباشر، وتنقسم بدورها قسمين: إحالة على السابق وتسمى قبلية (Anaphora)، وهي تعود على مُفَسَّر سبق التلفظ به، وهي أكثرالأنواع دورانًا في الكلام. وإحالة على اللاحق وتسمى بعدية (Cataphora)، وهي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها.

[43] محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 17.

[44] هاليداي ورقية حسن، Cohesion in English، (لندن: لونجمان، 1976م)، ص 88.

[45] محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 19.

[46] سورة البقرة، الآية: 113.

[47] محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 21.

[48] سورة النحل، الآية: 30.

[49] الدكتور صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني، ص193.

[50] محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، ص23.

[51] المرجع السابق: ص23.

[52] المرجع السابق: ص 24.

[53]Cohesion

[54] دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103. ويعرف الترابط الرصفي بـ Sequential connectivity

[55] د. يحيى أحمد، **الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة**، عالم الفكر، المجلّد العشرون، العدد الثالث، 1989م، ص87-88.

[56] الدكتور تمام حسان، **البيان في روائع القرآن** (القاهرة: عالم الكتب، 1413هـ/1993م)، ط1، ص155-156.

[57] اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، ص 216.

[58] الدكتور تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص153.

[59] سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م) 419/1، 131/2.

[60] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية، 1414هـ/1993م)، 730/1.

[61] عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، **دلائل الإعجاز في علم المعاني** (بيروت: دار الكتب العلمية،1422هـ-2001م)، الطبعة الأولى، ص45.

[62] المرجع السابق: ص 343.

[63] المرجع السابق: ص42.

[64] ويعرف التقارن أو الالتحام بـ الترابط أيضًا وهو Coherence.

[65] دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103. والترابط المفهومي Conceptual connectivity.

[66] الدكتور إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص 18-19.

[67] المرجع السابق: ص 18-19.

[68] نسبة إلى هذا، وهو، وماهو.

[69] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1367هـ- 1948م)، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص138-139.

[70] أبو الحسن حازم القرطاجني، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء (المعاني)**، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، (بيروت- لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1986م) الطبعة الثالثة، ص 90. تحت المنهاج – ق 2 منهج 3 معرف د : جهات مواقع التخييل.

[71] المرجع السابق: ص 172.

[72] الدكتور إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، ص 33.

[73] المرجع السابق: ص21.

[74] عبد الجبار الأسدي، **ماهية التناص**، مجلة الرافد، ع31، مارس 2000م، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، ص 15.

[75] الأستاذ الدكتور نور الهدى لوشن، **التناص بين التراث والمعاصرة**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ع 26، م15، ج2، صفر 1424هـ/إبريل (نيسان) 2003م، ص 1029.

[76] الدكتور صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص83.

[77] الدكتور عبد الحميد جيده، **الحداثة في الشعر العربي المعاصر بين التنظير والتطبيق** (طرابلس- لبنان: دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، 1988م) الطبعة الأولى، الكتاب الثاني: التطبيق، ص 13.

[78] المرجع السابق: ص14.

[79] سورة البقرة، الآية:177.

[80] الدكتور عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات** (دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 1422هـ- 2002م)، المطبعة الأولى، الجزء الأول، ص 239.

[81] السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، 446/1.

[82] المرجع السابق: 446/1.

[83] أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين بن محمد بن علي الأنصاري النَّشَّار، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** (بيروت- لبنان: عالم الكتب، 1427هـ- 2006م)، الجزء الأوَّل، ص182، وعبد الفتاح عبد الغني القاضي، **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع** (الرياض: دار عالم الكتب، 1424هـ- 2003م)، ص 216-217.

[84] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، 239/1.

[85] المرجع السابق: 239/1.

[86] المرجع السابق: 240/1.

[87] السمين الحلبي، الدرّ المصون 446/1.

[88] محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي، **تفسيرالبحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1422هـ-2001م)، ط1، ج2، ص4.

[89] النَّشَّار، البدور الزاهرة، ج1، ص182، والقاضي، الوافي، ص216- 217، وابن الجزري الشافعيّ الدمشقي، **تقريب النشر في القراءات العشر** (بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1421هـ- 2000م)، الطبعة الأولى، ص225.

[90] القاضي، الوافي، ص217.

[91] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 240/1.

[92] السمين الحلبي، الدرّ المصون 446/1.

[93] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 241/1.

[94] أبو الفتح عثمان بن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عَطا، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م)، الطبعة الأولى، الجزء الأوَّل، ص205.

[95] أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط 4/2.

[96] البيت من المتقارب لمحمود النحاس. انظر: أبا العباس محمد بن يزيد المبرّد، **الكامل**، تحقيق وتعليق الدكتور محمد أحمد الدالي، (بيروت– لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1418هـ/1997م)، الطبعة الثالثة، المجلَّد الثاني، 708، ونسبه المبرد فيه لمحمود الوراق، وخالد بن عبد الله الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** (دار الفكر، د.ت)، الجزء الأوّل، ص201، وفي "الأمالي" للقالي (51/1) من أشعار الوراق.

[97] أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط 4/2.

[98] محمود بن عمر الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**–ترتيب وتضبيط وتصحيح مصطفى حسين أحمد– (القاهرة: دار الريان للتراث وبيروت: دار الكتاب العربي،1407هـ–1987م) ط3، ج1، ص 109، وأبو حيَّان، تفسير البحر المحيط 4/2.

[99] أي مع وجود الباء. انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 241/1.

[100] سورة الأنبياء، الآية: 47.

[101] أبو الفتح عثمان بن جنِّي، المحتسب، ج1، ص 205.

[102] انظر: بَهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: مكتبة دار التراث، 1426هـ– 2005م)، الجزء الأوَّل، ص 280، والدكتور عبده الراجحي، **التطبيق النحوي** (عمان– الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1430هـ– 2009م)، الطبعة الثانية، ص161.

[103] سورة البقرة، الآية:177.

[104] سورة البقرة، الآية:177.

[105] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 280/1.

[106] أبو فارس الدحداح، **معجم إعراب الألفاظ والجمل في القرآن**، تقديم الدكتور محمد سيّد طنطاوي، شيخ الأزهر، (بيروت– لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 1999م)، الطبعة الأولى، ص 34.

[107] سورة المائدة، الآية: 69.

[108] النَّشَّار، البدور الزاهرة، ج1، ص304.

[109] الدكتور عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 2/ 321.

[110] السمين الحلبي، الدر المصون 572/2.

[111] السمين الحلبي، الدر المصون 572/2، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط 541/3.

[112] محمد بن علي بن محمد الشّوكاني، **فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير**، تقديم واعتناء محمد بن رياض الأحمد السلفي الأثري، (بيروت: عالم الكتب، 1422هـ–2002م)، الطبعة الأولى، المجلّد الأول، ص 400.

[113] السمين الحلبي، الدر المصون 2/ 572.

[114] الزمخشري، الكشاف 1/ 693.

[115] السمين الحلبي، الدر المصون 573/2.

[116] أبو حيان، تفسير البحر المحيط 3/ 541.

[117] السمين الحلبي، الدر المصون 573/2- 574.

[118] أبو حيان، تفسير البحر المحيط 3/ 541.

[119] أبو حيان، تفسير البحر المحيط 3/ 541، والسمين الحلبي، الدر المصون 573/2.

[120] السمين الحلبي، الدر المصون 2/ 573.

[121] المرجع السايق 2/ 573.

[122] المرجع السابق: 2/ 575.

[123] المرجع السابق: 2/ 575.

[124] المرجع السابق: 2/ 575.

[125] السمين الحلبي، الدر المصون 2/ 575.

[126] المرجع السابق: 575/2.

[127] المرجع السابق: 2/ 576.

[128] الدكتور عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 2/ 321، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط 541/3.

[129] ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 325.

[130] السمين الحلبي، الدر المصون 576/2، والزمخشري، الكشاف 694/1، والدكتور عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 321/2.

[131] السمين الحلبي، الدر المصون 2/ 576، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 2/ 321.

[132] الدكتور عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 2/ 321.

[133] الإمام الشيخ تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي، **المغني في النحو**، تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور عبد الرزّاق عبد الرحمن أسعد السعدي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000م) الطبعة الأولى، الجزء الثالث، ص 198- 199.

[134] محمد خطابي، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 21.

[135] الدكتور عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات 2/ 321.

[136] السمين الحلبي، الدر المصون 572/2.

[137] السمين الحلبي، الدر المصون 572/2، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط 541/3.

[138] قرأ الجمهور بالواو "والصابئون"، وقرأ ابن محيصن وأُبيّ بن كعب وغيرهم بالياء "والصابئين"، وقرأ نافع وأبو جعفر وشيبة "والصّابون" بغير همز ولا ياء وبضم الباء، وقرأ الحسن والزهري "والصابيون"، بكسر الباء وضم الياء، وهو من تخفيف الهمز. انظر: معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب، 2/ 322.

[139] وفي رأيي، يمكن أنْ يعتمد تأويل القارئ وتحليله هنا على نصَّيْنِ قرآنيَّيْنِ آخرَيْنِ في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ **وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ** مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ } [سورة البقرة، الآية: 62]، وفي قوله سبحانه وتعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا **وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى** وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ} [سورة الحج، الآية: 17]. وعند هذا الاعتماد، يُدْرَكُ أنَّ رفع "والصابؤون" بالابتداء في ذلك الموقع يوحي حذفَ الخبر الذي هو "كذلك" ويمثِّلُ أسلوبَ التقديم والتأخير في القرآنِ.

[140] سورة البقرة، الآية: 143.

[141] سورة آل عمران، الآية: 179.

[142] سورة الأنفال، الآية :33.

[143] سورة التوبة، الآية:115.

[144] سورة العنكبوت، الآية: 40.

[145] سورة فاطر، الآية: 44.

[146] الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1974م)، ص 225.

[147] السمين الحلبي، الدر المصون 396/1.

[148] أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، المجلَّد الثاني، ص118، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 225، والسمين الحلبي، الدر المصون396/1.

[149] أحمد عفيفي، نحو النص، ص 86.

[150] سورة البقرة، الآية:177.

[151] سورة المائدة، الآية: 69.

[152] السمين الحلبي، الدر المصون 572/2.

[153] السمين الحلبي، الدر المصون 572/2، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط 541/3.